التّعليل الصّوتي في علم التّصريف العربي
ابن جنّي[1] نموذجاً

د.أحمد الهادي رشراش

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الفاتح

يُعرَّفُ ابن الحاجب (**أبو عمر عثمان الكردي ت646هـ**) التصريف بأنه:" عِلْمٌ بأصول يُعرَفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[2]، وذكر رضي الدين الأستراباذي (**محمد بن الحسن ت688 هـ**) أنّ التصريف عند المتأخرين "علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة، وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلال، وإدغام، وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء، من الوقف وغير ذلك".[3]

فعلماء التصريف يهتمون بالتغييرات التي تطرأ على بنية الكلمات، كالحذف، والإعلال، والإبدال، والإدغام، وغير ذلك، ويحاولون التعليل لسبب وقوع تلك التغييرات، وكان للأسباب المتعلقة بالنطق كالخفة والثقل حضور مكثّف في تعليلاتهم

---

(1) هو أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي، ولد عام 320هـ بالموصل، وتلقى فيها تعليمه. تتلمذ على شيخه أبي علي الفارسي، وأخذ عنه العلم، ولازمه حوالي أربعين سنة. توفي سنة 392هـ. وكان يميل إلى المذهب البصري في النحو، كشيخه أبي علي الفارسي. وله مصنفات كثيرة، فقد أحصت له بعض المراجع أكثر من أربعين كتاباً أغلبها في اللغة والتصريف، من أشهرها: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والتصريف الملوكي، والمحتسب في وجوه شواذ القراءات، واللمع في العربية، وشرح ديوان المتنبي. ويشهد له الجميع بالتقدّم في اللغة، وبخاصة في الدراسات الصرفية والصوتية، لذلك اخترناه نموذجاً للدراسة. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان، 3/246-248، وتاريخ بغداد، 11/312، 311 ؛ ومعجم الأدباء، 3/461-481، وبغية الوعاة، 2/132.

(2) الأستراباذي (أبو الفضائل، ركن الدين): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط(1)، 2004، ص166.

(3) الأستراباذي (رضي الدين): شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ت)، 2/7.

وتخريجاتهم؛ إذ اعتمدوا عليها في تعليل كثير من التغييرات التي تصيب الكلمة في بنيتها، كما سنرى لاحقاً.

وقبل الشروع في تبيان حضور التعليل الصوتي في علم التصريف العربي، نرغب في الحديث – ولو بإيجاز– وفي إلقاء نظرة – ولو خاطفة– على العلّة، وعلى الدراسات الصوتية عند العرب، نشأةً، وتأثيراً في توجيه بعض العلوم العربية؛ لأنّ طبيعة هذه المقاربة تستدعي ذلك.

أولاً– العلة والتعليل:

أ–تعريف العلة وأنواعها:

تعرّف العلة بأنّها:" ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثّراً فيه ".[4]

ولعبت العلّة دوراً بارزاً في توجيه كثير من العلوم في التراث العربي، أبرزها علم الفقه، وعلم الكلام، والعلوم اللغوية، فحين وضع علماء العربية قواعد اللغة احتاجوا إلى تبريرات وتفسيرات لتخريجاتهم؛ فوضعوا عللاً لتفسير قواعدهم، أوصلها السيوطي (ت911هـ) إلى أربعة وعشرين نوعاً، هي: (علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلى نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلى تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلّة تضاد، وعلة أولى)، وذكر أمثلة لكلّ علة من هذه العلل، ما يعنينا منها في هذا المقام هو تمثيل علة الاستثقال بحذف حرف العلّة في (يَعِدُ)، وتمثيل علة التخفيف بالإدغام، وهما مسألتان صرفيتان.[5]

(4) الجرجاني (علي بن محمد): التعريفات، تحقيق: عادل خضر، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط(1)، 2007، ص143.

(5) ينظر: السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1998، ص72،71.

ب–علل النحو بين علمي الكلام والفقه:

ذهب ابن جني في كتابه "الخصائص" باب: (ذكر علل العربية أكلامية هـي أم فقهية) إلى أنّ علل النحويين تشبه علل المتكلمين، لا علل الفقهاء:" اعلم أنّ علل النحويين– وأعني حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلّمين، منها إلى علل المتفقّهين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس".(6)

وأشار بعد ذلك إلى الفرق بين علل النحويين وعلل الفقهاء بقوله: "وليس كذلك علل الفقه؛ وذلك أنّها إنّما هي أعلام، وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا، غير بادية الصفة لنا، ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك ممّا يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين".(7)

وأورد بعض الأمثلة التي تؤيد مذهبه، فقال: " وسأذكر طرفاً من ذلك لتصحّ الحال به. قال أبو إسحاق [هو إبراهيم بن السري الزجاج ت310هـ] في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنّما فعل ذلك للفرق بينهما، ثمّ سأل نفسه، فقال: فإن قيل: فهلاّ عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أنّ الفعل لا يكون له

(6) ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق: عبد الكريم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 57/1.
(7) المرجع نفسه ، 57/1.

أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يخفّفون".(8)

ثانياً–لمحة عن الدراسات الصّوتية في التراث العربي:

أ–نشأة الدراسات الصوتية عند العرب:

اهتمّ بعض علماء العربية بدراسة أصوات اللغة العربية منذ القرن الثاني الهجري، ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) رائداً للدرس الصوتي عند العرب، فقد بنى معجمه (العين) على أساس صوتي، معتمداً في ترتيب أبوابه على مخارج الأصوات(الحروف) ، جاعلاً بدايته بحروف الحلق، ونهايته إلى الحروف الشفوية، ويعدّ عمله هذا نواة الدراسات الصوتية العربية.

وطُوِّر عمل الخليل على أيدي بعض العلماء، وبخاصة سيبويه (ت180هـ) الذي توسّع في "الكتاب" في دراسة أصوات العربية بمزيد من الشرح والتفصيل، إذ حدّد لكل صوت، أو لكلّ مجموعة من الأصوات مخرجاً معيّناً، ووصفاً دقيقاً، لا يكاد يختلف عمله ونتائجه عمّا توصّلت إليه الدراسات الحديثة، كما أنّه أول من دوّن المصطلحات الصوتية في كتابه، كالمجهور والمهموس، والشديد والرخو، والمنحرف والمكرّر، والمطبق والمنفتح...الخ، ولذلك عُدَّ كتابه المصدر الأول للدرس الصوتي العربي.(9)

وفي القرنين الثالث والرابع الهجريين نجد عناية كبيرة، وشرحاً وتفصيلاً لما بدأه الخليل وسيبويه، فشهد القرن الرابع ظهور اللغوي ابن جنّي، الذي عالج في كتابه "سر صناعة الإعراب" أغلب المسائل الصوتية في العربية بشكل مستقلّ ومفصّل، كما تناول في كتبه

(8) ابن جني: الخصائص، 58/1.

(9) ينظر: زوين (علي): منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط(1)، 1986، ص 62،63. وغالب (باقر): "بعض جوانب التنغيم في اللغة العربية" مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع(15)، 1979، ص200.

الأخرى، وبخاصة كتابه "الخصائص" مسائل صوتية كثيرة؛ فنال النصيب الأكبر في إرساء أسس الدراسات الصوتية عند العرب.

وفي القرن الخامس الهجري نجد أنفسنا أمام عمل كبير في مجال الدرس الصوتي، يكمل ما قدّمه السابقون، هو عمل الفيلسوف الطبيب ابن سينا (ت428هـ) في رسالته "أسباب حدوث الحروف" إذ عرض فيها جوانب فيزيائية تتصل بالصوت، وجوانب تشريحية تتعلّق بأعضاء النطق الرئيسة كاللسان والحنجرة، وجوانب ترتبط بآلية إصدار الصوت.[10]

فلو قيّض لكل هذه الجهود من يجمعها في كتاب واحد؛ لكان للعرب علم كبير في الأصوات، لا نجد له نظيراً عند أية أمة أخرى .

ب-أثر الدراسات الصوتية عند العرب في بعض علومهم:

على الرّغم من عدم وجود علم للأصوات في التّراث العربي على نحو مستقل، فإنّنا نجد هذا التّراث يزخر بكمٍّ هائل من الدّراسات الصّوتية المتفرّقة بين عدّة علوم، فقد كانت التحليلات والتعليلات الصوتية حاضرة بشكل لافت للنظر في علوم النّحو، والتّصريف، والتّجويد، والقراءات، والبلاغة، والنّقد، والمعاجم، ولعبت دوراً بارزاً في توجيه دراسات تلك العلوم.

1-أثر الدرس الصوتي في علم النحو:

لعبت المناسبة الصوتية دوراً بارزاً عند بعض علماء النحو في تفسير بعض الظواهر النحوية، كتبرير جرّ كلمة خضر في قوله تعالى:﴿عَالِيهِم ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾[11] وحقّها الرفع-حسب قواعدهم النحوية- وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي، والحسن البصري، ورؤبة لقوله تعالى:﴿الحَمْدِ لِلّهِ﴾[12] بكسر الدال، إتباعاً

(10) قدور (أحمد): اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق- سورية، ط(1)، 2001 ، ص 68.
(11) سورة الإنسان، الآية (21) .
(12) سورة الفاتحة، من الآية (1) .

لكسرة اللام التالية لها، فقد وجّه الفرّاء هذه القراءة بقوله:" وأما من خفض الدال من (الحمدِ)، فإنّه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد، مثل: إبِل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم".(13)

وقال ابن جنّي:" إنّ هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله، وهم لِمَا كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً... فلمّا اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبّهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر".(14)

وقد تكون مراعاة المناسبة الصوتية عندهم -أحياناً- أهمّ من المحافظة على قاعدة الإعراب(15)، كإعراب الجوار، في قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ إذ علّلوا جرّ كلمة (خرِبٍ) بأنّها جرّت للجوار للمناسبة الصوتية، وحقّها الرفع، حسب قواعدهم.

ومما يندرج تحت المناسبة الصوتية في مجال النحو كذلك، مراعاة القافية، كقول امرئ القيس:

كأنّ ثبيراً في عرانين وبله

كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمّلِ

جرّت كلمة (مزمّل) وحقّها الرفع؛ فعلّلوها بمناسبة القافية.

(13) الفراء (أبو زكريا يحي): معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، القاهرة، 1955، 3/1.
(14) ابن جني (أبو الفتح عثمان): المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ ، 37/1.
(15) ينظر: حسّان (تمّام): اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص274.

2-أثر الدرس الصوتي في علمي النقد والبلاغة:

اتخذ النقاد وعلماء البلاغة من التعليل الصوتي مقياساً يحكمون به على اللفظ والكلام بالحسن والجمال، أو القبح والركاكة، فاللفظ يكون عندهم حسناً فصيحاً، أو قبيحاً هجيناً، بحسب مخارج أصواته، وائتلاف حروفه.

لقد وضع النقاد نصب أعينهم مخارج الأصوات، وكمّية المنطوق، في أثناء الحكم على البيت الشعري، أو العمل الأدبي كاملاً بالحسن أو القبح، ففي قول امرئ القيس:

غدائره مستشزرات إلى العلا

تضلّ المداري في مثنّى ومرسل

استقبحوا استعمال كلمة (مستشزرات) لنوعية حروفها، وما نتج عنه من ثقل وصعوبة في النطق.

وفي قول أبي الطيب المتنبي:

إنّ الكريمَ بلا كرامٍ منهم

مثلُ القلوبِ بلا سُوَيْدَاوَاتِهَا

استقبحوا استعمال كلمة (سويداواتها) لطول كمية حروفها (أصواتها).[16]

3-أثر الدرس الصوتي في علم التجويد:

يُعنَى علم التجويد بالدراسات الصوتية، وينطلق علماؤه من فكرة تقسيم اللحن إلى خفي وجلي، ويفرّقون بين منهجهم ومنهج علماء النحو والصرف في دراسة الأصوات، بأنّ علماء النحو والصرف يهتمون باللحن الجلي، وهو الخطأ الظاهر في الحركات

(16) اعترض ابن الأثير على كراهية الكلمة لطول كمية الحروف (الأصوات)، مستدلاً بما ورد في التنزيل من كلمات طالت حروفها ومع ذلك فهي حسنة، كقوله - تعالى - : ﴿فسيكفيكهم الله﴾ وقوله : ﴿ ليستخلفنهم في الأرض ﴾ . ينظر : المثل السائر، 1/265،264.

خاصة، وأنّ علماء التجويد معنيون باللحن الخفي، والخلل الذي يطرأ على الأصوات من جرّاء عدم توفيتها حقوقها من المخارج أو الصفات، أو ما يطرأ عليها من الأحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق، وحدّدوا ميدان علم التجويد بدراسة ثلاثة أمور: مخارج الحروف، وصفاتها، وأحكامها التركيبية.[17]

وبالرغم من أنّ بعض الباحثين يذهبون إلى أن نشأة علم التجويد ترجع إلى عصر الصحابة، وبالتحديد لمحاولات ابن مسعود –رضي الله عنه– تقنين القراءة، فإنّ مصطلح التجويد لم يعرف بمعنى "العلم الذي يعنى بدراسة مخارج الحروف وصفاتها، وما ينشأ لها من أحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق، إلا في حدود القرن الرابع الهجري"[18]، ويُعد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) رائداً للتأليف المنظّم في هذا المجال[19]، فلم يصل إلينا كتاب في التجويد أقدم من كتابه:"الرعاية لتجويد القراءة"[20]، وبلغ التأليف في علم التجويد مرحلة الشهرة والذيوع عند ابن الجزري (ت833هـ)، الذي تُعدّ مؤلّفاته مرجعاً لا غنى عنه للمعنيين بعلم التجويد.

وبذلك يكون هذا الدرس متأخراً عن الدرس الصوتي عند اللغويين والنحاة، الذين يُعدّ عملهم رائداً في هذا المجال كما ذكرنا، وقد كانت جهود الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم نواة للدرس الصوتي عند علماء التجويد.

4–أثر الدرس الصوتي في علم التصريف:

رأينا فيما سبق كيف أسهم الدرس الصوتي في توجيه بعض العلوم العربية، ولكننا نرى أنّ الأثر الأبرز للدّرس الصّوتي يوجد بشكل أوضح في علم التّصريف – وهو ما

(17) ينظر: الحمد (غانم قدوري): الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ط(1)، 1986، ص50.
(18) المرجع نفسه، ص13.
(19) قدور: اللسانيات وأفاق الدرس اللغوي، ص68.
(20) الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص11.

يعنينا بالدرجة الأولى في هذا المقام- الذي يبحث في بنية الكلمة المجرّدة والتّغييرات التي تطرأ عليها؛ إذ إنّ علماء التصريف يتّخذون من التّعليل الصّوتي مبرِّراً ومفسِّراً للتغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة.

فإذا كان الاتجاه اللغوي، وبخاصة المعجمي، هو أول اتجاهات الدرس الصوتي العربي، فإنّ الاستعانة بنتائج الدرس الصوتي لتفسير وجوه صرفية ذات منشأ صوتي وتعليلها، كالإدغام، يأتي في المرتبة الثانية، وهو ما بدأه سيبويه، وتوسّع فيه ابن جنّي من بعده، وصار بعد ذلك متداولاً في كتب الصرف.(21)

ثانياً- التعليل الصوتي في علم التصريف:

أ-علة طلب الخفة والابتعاد عن الثقل:

تُعدّ علّة (طلب الخفة) من أوسع العلل العربية في مجال التطبيق، وقد نال طلب التخفيف اعترافاً مؤكداً من اللسانيات الحديثة، إذ وجد لنفسه مكاناً مهمّاً بين مبادئه تحت عنوان: (Economy Of Effort)، ويقوم التغيّر الصوتي في الدراسات اللغوية العربية على كراهية توالي المثلين، مثل: إدغام المثلين في الفعل (ردّ) وكراهية توالي المتقاربين، مثل: إدغام اللام الشمسية فيما يليها من حروف معيّنة في أول الاسم الداخلة عليه، وتلك الحروف هي: (التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون). وكراهية توالي المتنافرين، مثل: بعض ظواهر الإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف، وصار ذلك منطلقاً لطلب الخفة.(22)

ولم يكتفِ ابن جني بتعليل ما يحدث في الكلمات من تغيير لسبب صوتي فحسب، وإنّما جعل الاستثقال سبباً في إهمال بعض التراكيب، يقول: " أما إهمال ما أهمل مما

(21) المرجع نفسه، ص67.
(22) ينظر: حسان(تمام): اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، مج(4)، ع(3)، ابريل، مايو، يونيو، 1984، ص137.

تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته ملحقة به، ومقفّاة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشض. وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك نحو: قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم ".[23]

ثمّ يعلّل ابن جني لتقديم الأقوى من المتقاربين بقوله: " وأنا أرى أنهم إنما يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما؛ قدّموا أقواهما لأمرين: أحدهما: لأنّ رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى، والآخر: أنّهم إنّما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قبل أنّ المتكلّم في أول نقطة أقوى نفساً وأظهر نشاطاً، فقدّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين. كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه؛ فأعربوه بأثقل الحركات، وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدّمه، ونصبوا المفعول لتأخره، فإنّ هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ والفاعل. فهذا واضح كما تراه".[24]

وبهذا نجد " مخارج الحروف (الأصوات) وصفاتها تعتمد لتعليل إهمال ما أهمل، وكذلك ما يطرأ على الكلمة من تغيير من جراء تعامل الأصوات التي تتكون منها".[25]

ب–من مظاهر التعليل الصوتي في علم التصريف العربي:

لقد انشغل بعض علماء العربية بالنظر في بنية الكلمة والسعي إلى تفسير التغييرات التي تطرأ عليها، وتبرير ملامح الكلمة كما تستعمل في واقع اللغة[26] فمن المعلوم أنّ

(23) ابن جني: الخصائص، 1/63،62.
(24) المرجع نفسه، 1/63،62.
(25) المهيري (عبد القادر): من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة، تقديم: د.عبد السلام المسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله تونس، 1998، ص69.
(26) المرجع نفسه، ص64.

الكلمة في اللغة العربية- وفي بعض اللغات الأخرى كذلك- يصيبها التغيير بالإدغام، أو الإبدال، أو القلب، أو الحذف، أو غير ذلك، وهو ما يطلق عليه في الدراسات الحديثة (الظواهر التعاملية) ويجعلون أهمها: الإدغام، والتقريب، والتباين، والتبادل، والقلب.(27)

وقد التفت علماء العربية المتقدّمون إلى هذه الظواهر، إذ وجدوا عدداً كبيراً من الكلمات " خارجاً عن النظام الصرفي، لا يتوافر في بنيته الظاهرة ما يجعله مطابقاً للميزان الصرفي"(28)، وعلّلوا لحدوثها بتعليلات صوتية، إذ أرجعوا أسباب حدوث هذه التغييرات في بنية الكلمة إلى طلب الاستخفاف، والابتعاد عن الاستثقال الناتج عن تماثل الأصوات أو قرب المخارج. فعلى سبيل المثال نجدهم يبرّرون إبدال تاء الافتعال طاء، إذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً بالثقل وصعوبة النطق بالكلمة، الناجم عن قرب مخرج التاء من الأحرف المذكورة، ويبرّرون إدغام حرفين (صوتين) كحرفي الدال في: (شدّ) بثقل اجتماع صوتين متحركين، ويبرّرون الإمالة بالتجانس الصوتي...الخ.

وقد حدّد ابن جني المبدأ العام للتأليف بين الحروف، بقوله: "وأحسن التأليف ما بُوعِد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا".(29)

ج-نماذج تعليلية صوتية لمسائل صرفية عند ابن جني:

1-الإدغام:

ويشمل عند ابن جني الإدغام المتعارف عليه، وصوراً من الإبدال، والقلب، والإمالة، ويعرّفه بأنّه: " تقريب صوت من صوت"(30)، ويعلّل لوقوعه بقوله: " ومن ذلك كل فعل غير ملحق، كانت عينه أو لامه من موضع واحد، فماضيه مدغم لا غير إن كان ثلاثيّاً،

(27) البكوش (الطيب): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط(2) 1992، ص67.
(28) المهيري: من الكلمة إلى الجملة.. ص 70.
(29) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 814/2.
(30) ابن جني: الخصائص، 92/2.

نحو: (شدّ، ومدّ، وضنّ، وحبّذا زيد) والأصل: (شدد، ومدد، وضنن، وحبب، فثقل اجتماع حرفين متحرّكين على هذه الصورة؛ فأسكن الأول منهما، وأدغم في الثاني "[31]، ويقسّمه إلى قسمين: إدغام أكبر، وإدغام أصغر.

• **الإدغام الأكبر:**

بدأ ابن جني حديثه في كتابه "الخصائص" عن الإدغام الأكبر، وهو عنده " الإدّغام المألوف المعتاد، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثْلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام؛ فيدغم الأول في الآخِر. والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرّك، فالمدغم السّاكن الأصل كطاء قطّع، وكاف سُكّر الأُوليين. والمتحرك نحو دال (شدّ) ولام (معتلّ) والآخر أن يلتقي المتقارِبان على الأحكام التي يسوغ معها الإدّغام؛ فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه؛ فَتدغمه فيه، وذلك مثل: (وَدّ) في اللغة التميمية، و(امَّحى، وامّاز، واصَّبر، واثّاقل عنه) والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنّك في (قطَّع) ونحوِه قد أخفيت الساكن الأوّل في الثاني حتى نَبَا اللسانُ عنهما نَبْوة واحدة، وزالت الوقْفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنّك لو تكلّفت ترك إدغام الطاء الأولى، لتجشّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدَّة ممازجتها للثانية بها، كقولك: (قطْطَع وسُكْكَر)، وهذا إنّما تحكمه المشافهةُ به. فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني؛ فكان قربه منه وإدغامه فيه أشدّ؛ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه. فإن كان الأوّل من المِثلين متحرّكاً، ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً، وأوضح حُكْماً، ألا ترى أنّك إنّما أسكنته لتخلِطه بالثاني وتجذبه إلى مضامَّته ومماسَّة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه. وأمّا إن كانا

(31) ابن جني: التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، ط(1)، 1998، ص 60،61.

مختلفين، ثمّ قلبت وأدغمت، فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأنّ قلب المتقارِب أوكد من تسكين النظير، فهذا حديث الإدّغام الأكبر".[32]

ويقول ابن جني في كتابه "التصريف الملوكي" :" ومن ذلك كلّ فعل غير ملحق، كانت عينه أو لامه من موضع واحد، فماضيه مدغم لا غير إن كان ثلاثيّاً نحو: (شدّ، ومدّ، وضنّ، وحبّذا زيدٌ، والأصل: (شدد، ومدد، وضنن، وحبب، فثقل اجتماع حرفين على هذه الصورة؛ فأسكن الأول منهما، وأدغم في الثاني".[33]

• الإدغام الأصغر:

بعد الانتهاء من الحديث عن الإدغام الأكبر ينتقل ابن جني في كتابه "الخصائص" للحديث عن الإدغام الأصغر، بقوله:"وأمّا الإدّغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدّغام يكون هناك، وهو ضروب، فمن ذلك:

– **الإمالة**، وإنّما وقعَتْ في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: (عالِم، وكتاب، وسَعَى، وقَضَى، واستقضى) ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحَوت بالفتحة نحوَ الكسرة؛ فأَملْت الألِف نحو الياء. وكذلك (سعى، وقضى) نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها. وعليه بقيّة الباب.

– **الإبدال**: ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء؛ فتقلب لها تاؤه طاء. وذلك نحو اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم . فهذا تقريب من غير إدّغام، فأمّا اطّرد، فمن ذا الباب أيضاً، ولكنّ إدّغامه وَرَد ههنا التقاطاً لا قصْداً. وذلك أنّ فاءه طاء، فلمّا أُبدلت تاؤه طاء صادفت الفاءُ طاء، فوجب الإدّغام لما اتّفقا حينئذ، ولو لم يكن هناك طاء لم يكن إدّغام، ألا ترى أنّ اصطبر، واضطرب، واظطلم، لمّا كان الأول منه غير طاء، لم يقع إدّغام، قال:

(32) ابن جني: الخصائص، 92/2.
(33) ابن جني: التصريف الملوكي، ص 60،61.

*. . . ويُظلَم أحياناً فيَظطلم *

وأما فيظَّلم وفيطّلم بالظاء والطاء جميعاً، فإدغام عن قصد لا عن توارد، فقد عرفت بذلك فَرْق ما بين اطّرد وبين اصَّبر، واظَّلم، واطّلم.

ومن ذلك أن تقع فاء افتعل زايا أو دالاً أو ذالاً، فتقلب تاؤه لها دالاً كقولهم: ازدان، وادّعى، وادّكر، واذدكر، فيما حكاه أبو عمرو.

فأما (ادّعى) فحديثه حديث (اطّرد) لا غير في أنّه لم تقلب قصداً للإدغام، لكن قلبت تاء (ادّعى) دالاً، كقلبها في (ازدان)، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء، فلم يكن من الإدغام بدّ.

وأما (اذدكر) فمترلة بين (ازدان، وادّعى)، وذلك أنّه لما قلب التاء دالاً لوقوع الذال قبلها، صار إلى (اذدكر)، فقد كان هذا وجهاً يقال مثله، مع أنّ أبا عمرو قد أثبته وذكره، غير أنّه أجريت الذال لقربها من الدال بالجهر مُجْرى الدال، فأوثر الإدّغام لتضام الحرفين في الجهر فأدغم. فهذه مترلة بين مترلتي (ازدان، وادّعى). وأما (اذَّكر) فكـ (اسّمع، واصَّبر).

- **القلب:** ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلِي، فتقرَّب منه بقلبها صاداً على ما هو مبيّن في موضعه من باب الإدّغام، وذلك كقولهم في سُقْت: صُقْت، وفي السُّوق: الصُّوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سَمْلَق، وسَويق: صَمْلَق، وصَويق، وفي سالغ، وساخط: صالخ وصاخط، وفي سقر: صقر، وفي مساليخ: مصاليخ. ومن ذلك قولهم ستّ أصلها سِدْس، فقرَّبوا السين من الدال بأن قلبوها تاء فصارت سِدْت، فهذا تقريب لغير إدّغام، ثم إنّهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها، إرادة للإدغام الآن، فقالوا سِتّ. فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والتغيير الثاني مقصود به الإدغام.

– **التقريب**: ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو شِعِيرٍ، وبعِيرٍ، ورغِيفٍ. وسمعت الشجريّ غير مرّة يقول: زئِير الأسد، يريد الزَئِير. وحَكَى أبو زيد عنهم: الجنّةُ لمن خاف وعيد الله. فأمّا مغِيرة، فليس إتباعه لأجل حرف الحلق، إنما هو من باب مِنْتِن ومن قولهم: أنا أجُوَءُكَ وأُنْبُؤُك. والقُرُفْصَاء والسُلُطان، وهو مُنْحُدُر من الجَبَل، وحكى سيبويه أيضاً مُنْتُن، ففيه إذًا ثلاث لغات: مُنْتِن وهو الأصل، ثم يليه مِنْتِن، وأقلها مُنْتُن. فأما قول من قال: إنّ مُنْتِن من قولهم أنتن، ومِنْتِن من قولهم نَتُن الشيء، فإنّ ذلك لُكنة منه.

ومن ذلك أيضاً قولهم: فَعَل يَفْعَل، مما عينه أو لامه حرف حلقيّ نحو: سأل يسأل، وقرأ يقرأ، وسَعَر يسعر، وقرع يقرع، وسَحَل يسحل، وسَبَح يَسْبَح. وذلك أنّهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لّما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة. ومن التقريب قولهم: الحمدُ للّه، والحمدِ لله. ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم في نحو مَصْدر: مَزْدر، وفي التصدير: التزدير. وعليه قول العرب في المَثَل (لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ) أصله فُصِدَ لهُ، ثم أُسكنت العين على قولهم في ضُرِب: ضُرْبَ، وقولِه:

***ونُفْخوا في مدائِنِهم فطاروا ***

فصار تقديره: فُصْد له، فلمّا سكنت الصاد؛ فضعُفَت به، وجاورتِ الصاد، وهي مهموسة، الدال، وهي مجهورة، قُرِّبت منها بأن أُشِمّت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر. ونحوٌ من ذلك قولهم: مررت بمذعور وابن بور: فهذا نحو من قِيل وغِيض لفظاً، وإن اختلفا طريقاً.

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون، نحو: حِيي وأُحْيِيَ، وأُعْيِي، فهو– وإن كان مُخْفًى– بوزنه محركاً، وشاهد ذاك قبول وزن الشعر له، قبوله للمتحرّك البتة، وذلك قوله:

*أإن زم أجمال وفارق جيرة *

فهذا بزنته محققاً في قولك: أأن زّم أجمال. فأمّا رَوْم الحركة، فهي وإن كانت من هذا، فإنّما هي كالإهابةِ بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة. وأخفى منها الإشمام؛ لأنّه للعينِ لا للأُذُن. وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أَخَلُّوا بالإعراب، فقال بعضهم:

*وقال اضرِبِ الساقينِ إمّك هابِل *

وهذا نحو من الحمدُ لله، والحمدِ لله. وجميع ما هذه حاله مما قُرِّب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب. وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدّغام الصغير؛ لأنّ في هذا إيذاناً بأنّ التقريب شامل للموضعين، وأنّه هو المراد المبغى في كلتا الجهتين، فاعرِف ذلك".(34)

2-إسكان المتحرّك : يعتمد ابن جني في تعليل إسكان الحرف المتحرّك على علّة صوتية هي التخلّص من الثقل، يقول: " ومن ذلك: هذا قاضٍ، وهذا مستقضٍ، ونظرت إلى ساعٍ، والأصل: قاضيٌ، ومستقضيٌ، وساعيٌ، فأسكنت الياء استثقالاً للضمة أو الكسرة عليها في الجرّ، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك نظائره، ومن ذلك: هذا قولٌ مَقُولٌ، وهذا فرسٌ مَقُودٌ، والأصل: مقْوُولٌ، ومَقْوُودٌ، فأسكنت الواو لثقل الضمة، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين".(35)

ويعلّل سيبويه إسكان المتحرّك بالخفّة وكراهة الاستثقال، يقول: " هذا باب ما يسكّن استخفافاً، وهو في الأصل متحرّك. وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٍ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٍ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٍ، وفي الرّجُلُ: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرّجُلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغة

(34) ابن جني: الخصائص، 2/93-95.
(35) ابن جني: التصريف الملوكي، ص 45 .

بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم. وقاولوا في مثل: (لم يحرم من فُصْدَ له) وقال أبو النجم:

لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَر

يريد: عُصِرَ ".[36]

ثم يعلّل وقوع ذلك بقوله: " وإنّما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل، وكرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال".[37]

3-**الحذف**: يعلّل ابن جني لحذف[38] حرف العلّة بعلّة صوتية هي التخفيف، يقول: " وكذلك حذفوا الواو من المصدر، فقالوا: عدة وزنة والأصل وِعْدَةٌ، ووِزْنَةٌ، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما بعدها ، وحذفت الواو تخفيفاً، لأنّها قد حذفت في فعل هذا المصدر أيضاً، أعني: أعد، وأزن".[39]

4-**القلب**: يقول ابن جنّي: " كلّ جمع كان على فعول ولامه واو قلبت ياءً تخفيفاً، وذلك نحو: عِصِيّ، ودِلِيّ، وحِقِيّ، وأصله: عُصُوٌ، ودُلُوٌ، وحُقُوٌ، فقلبت الواو لما ذكرنا ".[40]

(36) سيبويه (أبو بشر عمرو): الكتاب، تحقيق: هارون، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 114/4، 113.
(37) سيبويه: الكتاب، 114/4.
(38) رأى ابن جني أن الحذف نوعان قياسي، وغير قياسي، يقول: " الحذف في كلام العرب على ضربين: أحدهما عن علة، فهو مقيس، ما وجدت فيه، والآخر عن استخفاف لا غير، فلا يسوّغ قياسه". التصريف الملوكي،ص43.
(39) ابن جني: التصريف الملوكي، ص 44.
(40) المرجع نفسه، ص64.

ويقول أيضاً: " ومن ذلك قولهم: إنّ ياء نحو ميزان وميعاد انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شكّ في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في موسر، وموقن، واوا لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة؛ لأنّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا- كما تراه- أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، والمصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها ولا معدل بك عنها. ومن ذلك قولهم في سيّد، وميّت، وطويت طيّاً، وشويت شيّاً: إنّ الواو قلبت ياء؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيّد وميّت، ووقوع الياء الساكنة قبل الياء في شيّاً وطيّاً. فهذا أمر هذه سبيله أيضاً؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسيود وميوت وطوياً وشوياً، وأنّ سيّداً وميّتاً وطيّاً وشيّاً، أخفّ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما".(41)

ويقول في موضع آخر: "...هذه عِشرِيّ، وهؤلاء مسلميّ، فقياس هذا على قولك: عِشروك ومسلمِوك، أن يكون أصله عِشْرُوي ومُسْلِمُوي، فقلبت الواو ياء لأمرين، كلّ واحد منهما موجِب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة بهِ على قلبهِ: أحدهما اجتماع الواو والياء وسَبْق الأولى منهما بالسكون. والآخر أنّ ياء المتكلّم أبداً تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً، نحو: هذا غلامِي، ورأيت صاحبي، وقد ثبت فيما قبل أنّ نظير الكسرِ في الصحيح الياء في هذه الأسماء، نحو مررت بزيد ومررت بالزيدين، ونظرت إلى العِشرين، فقد وجب إذًا ألاّ يقال هذه عِشْرُوىَ بالواو، كما لا يقال هذا غُلامي بضمّ الميم، فهذه عِلّة غير الأولى في وجوبِ قلب الواو ياءً في عِشروي وصالِحُوي، ونحو ذلك، وأن يقال عِشرِيَّ بالياء البتّة، كما يقال: هذا غلامِي بكسر الميم البتّة ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّة، لا

(41) ابن جني: الخصائص، 58/1.

للطريق الأوّل- من استكراههم إظهار الواو ساكنه قبل الياء- أنّهم لم يقولوا: رأيت فايَ، وإنما يقولون: رأيت فيِّ. هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف، نحو: رَحَاي، وعَصَايَ؛ لِخفَّةِ الألف، فدلّ امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنّه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال، وإنّما هو لاعتزامهم ترك الألف والواوِ قبلها، كتركهم الفتحة والضمَّةَ قبل الياء في الصحيح، نحو: غلامِي ودارِي. فإن قيل: فأصل هذا إنّما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمَّة لو قالوا هذا غلامُي، قيل لو كان لهذا الموضع ألبتّه، لفتحوا ما قبلها؛ لأنّ الفتحة على كلّ حال، أخفّ قبل الياء من الكسرة، فقالوا رأيت غلامَي فإن قيل لّما تركوا الضمّة هنا، وهي عَلَم للرفع اتبعوها الفتحة، ليكون العمل من موضع واحدٍ، كما أنّهم لّما استكرهوا الواو بعد الياء نحو بعد جذفوها أيضاً بعد الهمزة والنون والتاء في نحو: أَعِد ونِعد وتِعد، قيل يَفسُدُ هذا من أوجهٍ، وذلك أنّ حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلّها متساوية في جعلها الفعل صالحاً لزمانين: الحال والاستقبال، فإذا وجب في أحدها شيء اتبعوه سائرها، وليس كذلك عَلَمُ الإعراب، ألا ترى أنّ موضوع الإعرابِ على مخالفة بعضه بعضاً، من حيث كان إنّما جِيء بهِ دالاً على اختلاف المعاني".[42]

وهذه النتائج التي توصل إليها ابن جني وعلماء العربية تتفق معها كثير من نتائج الدرس الصوتي الحديث، فقد أدرك بعض الدارسين العرب المحدثين الذين اتصلوا بالدرس اللغوي الأوروبي الحديث، أنّ هناك نقاطَ التقاءٍ بين بعض نتائج التراث العربي، وما توصّل إليه علم الأصوات الحديث Phonetics من نتائج في هذا الصّدد، وبخاصة فيما يعرف بالمماثلة Assimilation والمخالفة Dissimilation، فأما المماثلة: تعرف بأنّها: " التعديلات التكييفية للصوت حين مجاورته للأصوات الأخرى".[43]

(42) المرجع نفسه، 161/1.
(43) عبد الجليل (عبد القادر): الأصوات اللغوية، دار صفاء، عمان- الأدرن، ط(1)، 1998، ص283.

ولعلّ من أوائل من تفطّن إليها من بين الدارسين العرب المحدثين، الدكتور إبراهيم أنيس، إذ أشار إلى أنّ المحدثين" من علماء الأصوات قرّروا أنّه قد يتجاور صوتيان لغويان ويتأثّر الأول منهما بالثاني، واصطلحوا على تسمية هذا النوع من التأثّر، بالتأثر الرجعي Regressive. وأحياناً يتأثّر الصوت الثاني بالأول، وسمّوا هذا التأثّر بالتأثّر التقدّمي Progressive"[44] ، ثمّ ذكر أنّ النوع الأول (التأثّر الرجعي) كثير الشيوع في اللغتين الفرنسية والعربية، وأنّ النوع الثاني (التأثّر التقدمي) شائع في اللغة الإنجليزية، وأنّه قد يوجد في اللغة العربية أيضاً.[45]

ومثّل للتأثّر التقدمي بالإبدال في صياغة (افتعل) مثل: دعا، وذكر، وزاد، لأنّ الحرف الثاني تأثّر بالأول؛ نتيجة لاجتماع صوتين متجاورين، أولهما مجهور، وثانيهما مهموس، فانقلب الصوت المهموس إلى صوت مجهور أيضاً؛ ليجتمع صوتان مجهوران؛ ولأنّ التاء المهموسة حين يجهر بها تصير دالاً، أصبحت صورة الكلمات، كما يلي: (ادّعى، واذّكر، وازداد).[46]

ومثّل للتّقدّم الرجعي بالإدغام، فبعد أن تحدّث عن أنواع الإدغام في العربية، وانقسامها إلى تام وناقص، أو كبير وصغير، قال:" والإدغام بنوعيه عبارة عن فناء الصوت الأول في الثاني، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني، وهو لهذا تأثّر رجعي" .[47]

وأما المخالفة، فهي " أنّ الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كلّ المماثلة؛ فيقلب أحدهما إلى صوت آخر؛ لتتمّ المخالفة بين الصوتين المتماثلين"[48]، وهي ظاهرة شائعة في اللغات السامية، وذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنّ علماء العربية القدماء لم يتفطّنوا إليها،

(44) أنيس (إبراهيم): الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987، ص180 .
(45) المرجع نفسه، ص180 .
(46) أنيس: الأصوات اللغوية، ص181،180.
(47) المرجع نفسه، ص187.
(48) المرجع نفسه، ص210.

ولم يولوها ما تستحقّ من العناية، وذكر أيضاً أنّ هناك إشارات قليلة إليها عند سيبويه وابن الشجري.[49]

ولكنني وجدت نصّاً طويلاً لابن جنّي يمكن أن يضاف إلى تلك الإشارات، هو قوله في كتابه "الخصائص" باب:(العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف): " اعلم أنّ هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته. وذلك أنّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف اللفظان؛ فيخِفّا على اللسان، وذلك نحو: الحيوان، ألا ترى أنه عند الجماعة- إلا أبا عثمان- مِن مضاعف الياء، وأن أصله حيَيَان، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو. وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء، لكنّه لمّا اختلف الحرفان ساغ ذلك. وإذا كان اتفاق الحروف الصِحاح القويَّة الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء، نحو: دينار، وقيراط، وديماس، ودِيباج فيمن قال: دماميس، ودبابيج، كان اجتماع حرفي العِلة مثلين أثقل عليهم. نعم وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واواً كراهية لالتقاء المِثلين في الحيوان، فإبدالهم الواو ياء لذلك أولى بالجواز وأحرى. وذلك قولهم: ديوان، واجليواذ. وليس لقائل أن يقول: فلمّا صار دوَّان إلى ديوان، فاجتمعت الواو والياء، وسكّنت الأولى، هلاّ أبدلت الواو ياء لذِلك؛ لأنّ هذا ينقض الغرض، ألا تراهم إنّما كرِهوا التضعيف في دِوّان، فأبدلوا ليختلِف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعد، للزم أن يقولوا: دِيَّان، فيعودوا إلى نحو مِما هَربوا منه من التضعيف، وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في ديوان لم يبق هناك مطلب. وأما حَيوة فاجتمع إلى استكراههم التضعيف فيه، وأن يقولوا: حَيَّة أنّه علم، والأعلام يحتمل لها كثير من كُلَف الأحكام، ومن ذلك قولهم في الإضافة إلى آية، وراية: آئيّ، ورائيّ. وأصلهما: أييّ، ورايِيّ، إلا أنّ بعضهم كره ذلك، فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث

(49) ينظر: المرجع نفسه، ص211.

ياءات. هذا مع إحاطتنا علماً بأنّ الهمزة أثقل من الياء. وعلى ذلك أيضاً قال بعضهم فيهما: راوِيّ، وآوِيّ (فأبدلها) واواً، ومعلوم أيضاً أنّ الواو أثقل من الياء. وعلى نحو من هذا أجازوا في فعاليل من رميت: رَمَاوِيّ، ورمائيّ، فأبدلوا الياء من رمايِيّ، تارة واواً، وأخرى همزة- وكلتاهما أثقل من الياء- لتختلف الحروف، وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف، نحو ظلت، ومست، وأحَسْت، وظَنْت ذاك، أي ظننت، كان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنّه أقل فحشاً من الحذف وأقرب، ومن الحذف لاجتماع الأمثال قولهم في تحقير أحوى: أُحيّ، فحذفوا من الياءات الثلاث واحدة، وقد حذفوا أيضاً من الثنتين في نحو: هيّن، وليّن، وسيّد، وميّت. وهذا واضح فاعرف وقس. ومن ذلك قولهم عَمْبَر أبدلوا النون ميماً في اللفظ، وإن كانت الميم أثقل من النون فخففت الكلمة، ولو قيل عنبر بتصحيح النون لكان أثقل.(50)

وهذا يدعونا إلى التنبيه على أنّه يمكننا إعادة قراءة هذه المسائل، والبحث عن أصول لها في التراث العربي.

وبعد هذا العرض السريع لبعض مظاهر التعليل الصوتي في علم التصريف العربي، هل يبقى مجال للشك بأنّ علماء العربية سخّروا نتائج الدرس الصوتي، فيما يتعلّق بمخارج الحروف وصفاتها، لخدمة علم التصريف؟

وإننّا لنعجب من قول إحدى الباحثات العربيات عند حديثها عن ظاهرة الإدغام بين القدماء والمحدثين:" وقد فات القدماء أن يشيروا إلى أنّ ظاهرة الإدغام تجمع بين الدرسين (الصوتي والصرفي) وذلك لكون التغيّر الذي يطرأ على الحرفين المتماثلين أو المتقاربين ينتج عنه تغيّر الصيغة؛ ما يمثّل جانباً في الظاهرة الصرفية. ويضاف إلى ذلك أنّ أبحاثهم جاءت في آخر مؤلفاتهم؛ مما يوحي بأنّها شيء إضافي أو تذييلاً لمؤلفاتهم".(51)

(50) ابن جني: الخصائص، 11/3.
(51) النجار (نادية رمضان): اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، مراجعة وتقديم: عبده الراجحي، دار الوفاء، الإسكندرية، ص49.

ونحن نردّ عليها قائلين: أما الجزء الأول من كلامها، وهو أنّ القدماء قد فاتهم أن يشيروا إلى أنّ ظاهرة الإدغام تجمع بين الدرسين (الصوتي والصرفي) فإنّ فيما جاء في هذا البحث ما يكفي للردّ على زعمها.

وأما قولها إنّ أبحاث الإدغام عند المتقدّمين جاءت في آخر مؤلفاتهم؛ مما يوحي بأنّها شيء إضافي أو تذييلاً لمؤلفاتهم، فهو مردود عليها أيضاً، من وجهين:

-**الوجه الأول**: أنّ المقدّم ليس دائما يكون محط الاهتمام، فقد يكون في التأخير قيمة كما يكون في التقديم.

-**الوجه الثاني**: أنّ تأخير المسائل الصرفية عن المسائل النحوية كان نتيجة لعامل نفسي سيكولوجي، هو تحاشي صدم المتعلّم بما هو أصعب؛ إذ إنّ هناك شبه إجماع، على أنّ مسائل الصرف أصعب من مسائل النحو.

المصادر والمراجع

1-ابن الأثير (ضياء الدين): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، البابي الحلبي ن القاهرة، 1939.

2-الأستراباذي (أبو الفضائل، ركن الدين): شرح شافية ابن الحاجب في التصريف، تحقيق: د. عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط(1)، 2004.

3- الأستراباذي (رضي الدين): شرح الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ت).

4--أنيس (إبراهيم): الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية،1987.

5-البكوش (الطيب): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط(2)1992.

6-الجرجاني (علي بن محمد): التعريفات، تحقيق: عادل خضر، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط(1)، 2007.

7-ابن جني (أبو الفتح عثمان): التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، ط(1)، 1998.

8-ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق: عبد الكريم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).

9-ابن جني (أبو الفتح): سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، (د.ت).

10-ابن جني (أبو الفتح): المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

11-حسّان (تمّام): اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

12-حسّان (تمّام): "اللغة العربية والحداثة"، مجلة فصول، مج(4)، ع(3)، إبريل، مايو، يونيو، 1984.

13-الحمد (غانم قدوري): الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ط(1)، 1986.

14-زوين (علي): منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط(1)، 1986.

15-سيبويه (أبو بشر عمرو): الكتاب، تحقيق: هارون، عالم الكتب، بيروت- لبنان، (د.ت).

16-السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1998.

17-عبد الجليل (عبد القادر): الأصوات اللغوية ، دار صفاء، عمان- الأدرن، ط(1)، 1998.

18-غالب (باقر): "بعض جوانب التنغيم في اللغة العربية"، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع(15)، 1979.

19-الفراء (أبو زكريا يحي): معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، القاهرة، 1955.

20-قدور، أحمد: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ودار الفكر، دمشق- سورية، ط(1)،2001.

21-المهيري (عبد القادر): من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة، تقديم: عبد السلام المسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1998.

22-النجار (نادية رمضان): اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، مراجعة وتقديم: عبده الراجحي، دار الوفاء، الإسكندرية.